



٢٨- كتاب القسامة والمخاريب والقصاص والدييات

١- باب القسامة^(١)

أراد عبد الرحمن أخو القنيل أن يتكلم قال له النبي ﷺ: كبر أي يتكلم أكبر منك، واعلم أن حقيقة الدعوى إنما هي لأخيه عبد الرحمن لا حق فيها لأبي عمه، وإنما أمر النبي ﷺ أن يتكلم الأكبر وهو حويصة لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى بل سماع صورة القصة وكيف جرت، فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها، ويحتمل أن عبد الرحمن وكل حويصة في الدعوى ومساعدته أو أمر بتوكيله، وفي هذا فضيلة السن عند التساوي في الفضائل، ولهذا نظائر فإنه يقدم بها في الإمامة وفي ولاية النكاح نبأ وغير ذلك.

(٤) قوله: «اتخلفون خمسين يميناً فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم» قد يقال: كيف عرضت اليمين على الثلاثة وإنما يكون اليمين للوارث خاصة؟ والوارث عبد الرحمن خاصة وهو أخو القنيل؟ وأما الآخران فأبنا عم لا ميراث لهما مع الأخ؟ والجواب أنه كان معلوماً عندهم أن اليمين تختص بالوارث فأطلق الخطاب لهم والمراد من تختص به اليمين، واحتمل ذلك لكونه معلوماً للمخاطبين كما سمع كلام الجميع في صورة قتله وكيفية ما جرى له وإن كانت حقيقة الدعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث.

(٥) قوله ﷺ: «فتبرئكم يهود تخمين يميناً» أي تبرأ إليكم من دعواكم تخمين يميناً، وقيل معناه بخلصونكم من اليمين بأن يخلصوا فإذا حلفوا انتهت الخصومة ولم يثبت عليهم شيء وخلصتم أتم من اليمين، وفي هذا دليل لصحة يمين الكافر والفاسق، ويهود مرفوع غير منون لا ينصرف لأنه اسم للقبيلة والطائفة ففيه الثابت والعلمية.

(٦) قال القاضي: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار الحجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم رحمهم الله تعالى وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. وروي عن جماعة إبطال القسامة وأنه لا حكم لها ولا عمل بها، ومن قال بهذا سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والحكم بن عتيبة وقتادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن علية والبخاري وغيرهم. وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبيين.

واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها؟ فقال معظم الحجازيين يجب وهو قول الزهري وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه والليث والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود وهو قول الشافعي في القديم. وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز قال أبو الزناد: قلنا بها وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون أنني لأرى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان. وقال الكوفيون والشافعي ﷺ في أصح قولي: لا يجب بها القصاص وإنما تجب الدية وهو مروى عن الحسن

(١) ذكر مسلم حديث حويصة وعبيدة باختلاف الفاظه وطرقه حين وجد عبيدة ابن عمه عبد الله بن سهل قتيلاً غير فقال النبي ﷺ لأوليائه: «اتخلفون خمسين يميناً وتستحقون صاحبكم أو قاتلكم» وفي رواية: «تستحقون قاتلكم أو صاحبكم».

١- (١٦٦٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ.

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ (قَالَ: يَحْيَى وَحَسِبْتُ قَالَ) وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ، أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحِيصَةُ^(١) ابْنُ مَسْعُودٍ ابْنُ زَيْدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْرٍ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَاكَ، ثُمَّ إِذَا مُحِيصَةُ يَجِدُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ سَهْلِ قَتِيلًا، فَذَفَنَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ سَهْلِ، وَكَانَ اصْغَرَ الْقَوْمِ، فَذَعَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِّرْ» «الْكَبَرُ فِي السِّنِّ»^(٢) فَصَمَتَ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا^(٣)، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَهْلِ، فَقَالَ لَهُمْ: «اتَّخِلْفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟»^(٤) (أَوْ قَاتِلَكُمْ)^(٥)، قَالُوا: وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ: «فَتَبَرَّئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟»^(٦)، قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبِلُ إِيْمَانُ قَوْمٍ كَفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ^(٧). (راجعته البخاري: ٦١٤٢، ٦١٤٣).

(١) أما حويصة وعبيدة فتشديد الياء فيهما وتخفيفها لقتان مشهورتان وقد ذكرهما القاضي أشهرهما التشديد.

(٢) وقوله: «الكبر في السن» معناه يريد الكبر في السن، والكبر منصوب بإضمار يريد ونحوها، وفي بعض النسخ للكبر باللام وهو صحيح.

(٣) معنى هذا أن المقتول هو عبد الله وله أخ اسمه عبد الرحمن ولهما ابنا عم وهما عبيدة وحويصة وهما أكبر سناً من عبد الرحمن، فلما

والشافعي وأحمد وإسحاق، وعن مالك رواية لا قسامة بل فيه دية على الطائفة الأخرى إن كان من أحد الطائفتين وإن كان من غيرهما فعلى الطائفتين دية.

السادسة: يوجد الميت في زحمة الناس قال الشافعي: ثبت فيه القسامة ونجس بها الدية، وقال مالك: هو مدر، وقال الثوري وإسحاق: نجس دية في بيت المال، وروي مثله عن عمر وعلي.

السابعة: أن يوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم فقال مالك والليث والشافعي وأحمد وداود وغيرهم: لا يثبت بمجرد هذا قسامة بل القتل مدر لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة طائفة لينسب إليهم، قال الشافعي: إلا أن يكون في محلة أعدائه لا يغالطهم غيرهم فيكون كالقصة التي جرت بخير فحكم النبي ﷺ بالقسامة لورثة القتل لما كان بين الأنصار وبين اليهود من العداوة ولم يكن هناك سواهم، وعن أحمد نحو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة والثوري ومعظم الكوفيين: وجود القتل في المحلة والقرية يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة عندهم في شيء من الصور السبع السابقة إلا هنا لأنها عندهم هي الصورة التي حكم النبي ﷺ فيها بالقسامة، ولا قسامة عندهم إلا إذا وجد القتل وبه أثر، قالوا: فإن وجد القتل في المسجد حلف أهل المحلة ووجبت الدية في بيت المال وذلك إذا ادعوا على أهل المحلة. وقال الأوزاعي: وجود القتل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن عليه أثر، ونحوه عن داود، هذا آخر كلام القاضي والله أعلم.

٢- () وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ.

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسَمَةَ وَزَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، أَنَّ مُحَبِّصَةَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَ سَهْلِ انْطَلَقَا قَيْلَ خَبِيرٍ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ سَهْلٍ، فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَابْنُ أُمِّ حُوَيْصَةَ وَمُحَبِّصَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ، وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِرَ الْكُبَرَى» أَوْ قَالَ: «لَيْسَ الْكَبَرُ» فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ»^(١) فَيَذْفَعُ بِرُمِيهِ^(٢)؟. قَالُوا: أَمَرْنَا نَشْهَدُهُ كَيْفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ: «فَتَبَرِّكُمُ يَهُودُ بِإِيمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ»؟. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَوْمٌ كَفَّارٌ، قَالَ: فَوَدَّاهُ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ^(٤).

قال سهل: فَدَخَلْتُ مَرِيدًا لَهُمْ، يَوْمًا، فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرَجْلَيْهَا^(٥)، قَالَ حَمَّادٌ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ. إخراج البخاري: ٢٧٠٢، ٢٧١٧٣، ٢٨٩٨.

(١) قوله ﷺ: «يَقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ» هذا مما يجب

البحري والشمسي والنخعي وعثمان الليثي والحسن بن صالح، وروي أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم.

واختلفوا فيمن يحلف في القسامة فقال مالك والشافعي والجمهور: يحلف الورثة ويجب الحق بحلفهم خمسين ميمناً واحتجوا بهذا الحديث الصحيح وفيه التصريح بالابتداء يمين المدعي وهو ثابت من طرق كثيرة صحاح لا تنفع، قال مالك: الذي أجمعت عليه الأئمة قديماً وحديثاً أن المدعين يبدؤون في القسامة ولأن جنة المدعي صارت قوية باللوث.

قال القاضي: وضعف هؤلاء رواية من روى الابتداء يمين المدعي عليهم قال أهل الحديث: هذه الرواية وهم من الراوين لأنه أسقط الابتداء يمين المدعي ولم يذكر رد اليمين، ولأن من روى الابتداء بالمدعين معه زيادة ورواياتها صحاح من طرق كثيرة مشهورة فوجب العمل بها ولا تعارضها رواية من نسي، وقال: كل من لم يوجب القصاص واقتصر على الدية يبدأ يمين المدعي عليهم إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور أنه يبدأ يمين المدعي فإن نكل ردت على المدعي عليه، وأجمع العلماء على أنه لا يجب قصاص ولا دية بمجرد الدعوى حتى تقترب بها شبهة يغلب الظن بها، واختلفوا في هذه الشبهة المعتبرة الموجبة للقسامة ولها سبع صور:

الأولى: أن يقول المقتول في حياته دمي عند فلان وهو قلتي أو ضربني وإن لم يكن به أثر أو فعل بي هذا من إنقاذ مقاتلي أو جرحني ويذكر العمد فهذا موجب للقسامة عند مالك والليث، وادعى مالك ﷺ أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً، قال القاضي: ولم يقل بهذا من فقهاء الأمصار غيرهما ولا روي عن غيرهما، وخالف في ذلك العلماء كافة فلم ير أحد غيرهما في هذا قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والجرح في كونه قسامة، واحتج مالك في ذلك بقضية بني إسرائيل. وقوله تعالى: «فَقَتَلْنَا أُضْرِبُوهُ» بعضها كذلك يحكي الله الموتى^(١) قالوا: فحكي الرجل فأخبر بقاتله. واحتج أصحاب مالك أيضاً بأن تلك حالة يطلب بها غفلة الناس، فلو شرطنا الشهادة وأبطلنا قول المجروح أدى ذلك إلى إبطال الدماء غالباً، قالوا: ولأنها حالة يتحرى فيها المجروح الصلح ويتجنب الكذب والمعاصي ويتزود البر والتقوى فوجب قبول قوله. واختلف المالكية في أنه هل يكفي في الشهادة على قوله بشاهد أم لا بد من اثنين؟

الثانية: اللوث من غير بينة على معاينة القتل، وبهذا قال مالك والليث والشافعي، ومن اللوث شهادة العمد وحده، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً.

الثالثة: إذا شهد عدلان بالجرح فعلمش بعده إيماناً ثم مات قبل أن يبين منه قال مالك والليث: هو لوث، وقال الشافعي وأبو حنيفة ﷺ: لا قسامة هنا بل يجب القصاص بشهادة العدلين.

الرابعة: يوجب المتهم عند المقتول أو قريباً منه أو آتياً من جهته ومعه آلة القتل وعليه أثره من لطم دم وغيره وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه أو تفرق جماعة عن قتل فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي.

الخامسة: أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتل فيه القسامة عند مالك

أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليغاً.

٢- () وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُقْضَلِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَيْنِهِ.

وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ، فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً.

٢- () حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا مُقْبَانُ بْنُ حُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (يَعْنِي الثَّقَفِي) جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

٣- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحِيصَةَ ابْنَ مَسْعُودٍ ابْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّينَ، ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلَاحٌ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا، فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَوُجِدَ فِي شَرِيَةٍ^(١) مَقْتُولاً، فَذَفَنَتْهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ وَمُحِيصَةَ وَخَوِصَةَ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَيْثُ قُتِلَ، فَزَعَمَ بُشَيْرٌ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ أَذْرَكٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: «تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِيناً وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ؟»^(٢) أَوْ صَاحِبَكُمْ^(٣)، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَهَدْنَا وَلَا حَضَرْنَا، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: «فَتَبَرَّئْتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نَقْبَلُ إِيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَزَعَمَ بُشَيْرٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عَيْنِهِ.

(١) قوله: (فوجد في شربة) بفتح الشين المعجمة والراء وهو حوض يكون في أصل النخلة وجمعه شرب كثيرة وثمر.

(٢) ولما قوله ﷺ: تستحقون قاتلكم أو صاحبكم فمعناه يثبت حكمكم على من حلفتم عليه، وهل ذلك الحق قصاص أو دية؟ فيه الخلاف السابق بين العلماء، وأعلم أنهم إنما يجوز لهم الحلف إذا علموا أو ظنوا ذلك، وإنما عرض عليهم النبي ﷺ اليمين إن وجد فيهم هذا الشرط، وليس المراد الإذن لهم في الحلف من غير ظن ولها قالوا: كيف تحلف ولم تشهد.

تأويله لأن اليمين إنما تكون على الوارث خاصة لا على غيره من القبيلة، وتأويله عند أصحابنا أن معناه يؤخذ منكم خمسون يميناً والحالف هم الورثة فلا يحلف أحد من الأقارب غير الورثة يحلف كل الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً سواء كان القتل عمداً أو خطأ، هذا مذهب الشافعي وبه قال أبو ثور وابن المنذر، ووافقنا مالك فيما إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد فقال: يحلف الأقارب خمسين يميناً ولا تحلف النساء ولا الصبيان، ووافقه ربيعة والليث والأوزاعي وأحمد وداود وأهل الظاهر، واحتج الشافعي بقوله ﷺ: «تحلفون خمسين يميناً فتستحقون صاحبكم» فجعل الحالف هو المستحق للدية والقصاص، ومعلوم أن غير الوارث لا يستحق شيئاً، فدل أن المراد على حلف من يستحق الدية.

(٢) قوله ﷺ: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته» الرمة بضم الراء الحبل والمراد هنا الحبل الذي يربط في رقبة القتيل ويسلم فيه إلى ولي القتيل، وفي هذا دليل لمن قال أن القسامة يثبت فيها القصاص، وقد سبق بيان مذهب العلماء فيه وتأوله القائلون لا قصاص بأن المراد أن يسلم ليستوفي منه الدية لكونها ثبتت عليه، وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد وبه قال مالك وأحمد، وقال أشهب وغيره: يحلف الأولياء على ما شاء أو لا يقتلوا إلا واحداً. وقال الشافعي ﷺ: إن ادعوا على جماعة حلفوا عليهم وثبت عليهم الدية على الصحيح عند الشافعي وعلى قول أنه يجب القصاص عليهم وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده.

(٣) فقوله وداه بتخفيف الدال أي دفع ديته. وفي رواية: «فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة» وإنما وداه رسول الله ﷺ قطعاً للتراع وإصلاحاً لذات اليمين، فإن أهل القتل لا يستحقون إلا أن يحلفوا أو يستحلفوا المدعى عليهم وقد امتنعوا من الأمرين وهم مكسورون بقتل صاحبهم فأراد رسول الله ﷺ جبرهم وقطع المنازعة وإصلاح ذات اليمين بدفع ديته من عنده.

(٤) وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام مراعاة المصالح العامة والاهتمام بإصلاح ذات اليمين، وفيه إثبات القسامة، وفيه الابتداء بيمين المدعي في القسامة، وفيه رد اليمين على المدعى عليه إذا نكل المدعي في القسامة، وفيه جواز الحكم على الغائب وسماع الدعوى في الدماء من غير حضور الخصم، وفيه جواز اليمين بالظن وإن لم يتيقن، وفيه أن الحكم بين المسلم والكافر يكون بحكم الإسلام.

(٥) قوله: (فذخلت مريداً لم يوماً فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة برجله) المرید بكسر الميم وفتح الباء هو الموضع الذي يجتمع فيه الإبل وتحمس، والريد الحبس، ومعنى ركضتني رقتني، وأراد بهذا الكلام

٤- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى
ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي
حَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَهْلٍ ابْنُ زَيْدٍ، انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ
عَمِّ لَهُ يُقَالُ لَهُ مُحْيِصَةُ ابْنُ مَسْعُودٍ ابْنُ زَيْدٍ، وَمَسَاقُ الْحَلِيثِ
يَنْحَوِي حَلِيثَ اللَّيْثِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ
عِنْدِهِ^(١).

قال يحيى: فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ
ابْنِ أَبِي خَتْمَةَ، قَالَ: لَقَدْ رَكَضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَايِضِ^(٢)
بِالْمُزَبَدِ.

(١) وقوله: فوداه من عنده يحتمل أن يكون من خالص ماله في
بعض الأحوال صادف ذلك عنده، ويحتمل أنه من مال بيت المال ومصالح
المسلمين.

(٢) قوله: (لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض) المراد بالفريضة
هنا الناقة من تلك النوق المفروضة في الدية، وتسمى المدفوعة في الزكاة، أو
في الدية فريضة لأنها مفروضة أي مقدرة بالسنة والعدد. وأما قول المازري
أن المراد بالفريضة هنا الناقة الهرمة فقد غلط فيه والله أعلم.

٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا أَبِي،
حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثَيْبٍ، حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ
سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ
انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَرَفَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَمَسَاقُ
الْحَلِيثِ.

وَقَالَ فِيهِ: فَكَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَدَاهُ مِائَةٌ
مِنْ إِبِلٍ^(١) الصَّدَقَةِ^(٢).

٦- () حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو،
قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ سَهْلٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ، أَنَّهُ
أَخْبَرَهُ، عَنْ رَجَالٍ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ سَهْلٍ وَمُحْيِصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ، مِنْ
جَهْدٍ^(٣) أَصَابَهُمْ، فَأَتَى مُحْيِصَةُ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ سَهْلٍ قَدْ
قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ قَبِيرٍ^(٤)، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ، وَاللَّهِ!
قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا قَتَلْنَا، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ،
فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَآخُوهُ مُحْيِصَةُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ،
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ سَهْلٍ، فَلَذَبَ مُحْيِصَةَ لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ الَّذِي

كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحْيِصَةَ: «كَبِّرْ، كَبِّرْ» (يُؤَيِّدُ
السُّنَنُ) فَتَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحْيِصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَذُوبَا صَاحِبَيْكُمْ وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذِنُوا بِخَرْبٍ^(٥)». فَكَتَبَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا، وَاللَّهِ! مَا قَتَلْنَا،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحْيِصَةَ وَمُحْيِصَةَ وَعَبْدُ
الرَّحْمَنِ: «اتَّخِلْفُوا وَتَسْتَحْقُوا دَمَ صَاحِبَيْكُمْ؟»، قَالُوا: لَا،
قَالَ: «فَتَخِلِفْ لَكُمْ يَهُودُ؟»، قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَإِذَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ
نَاقَةٍ حَتَّى أَذْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي
مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ. [أخرجه البخاري: ٧١٩٢].

(١) قوله: (فكر رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل
الصدقة) هذا آخر الفوات الذي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان من مسلم،
وقد قدمنا بيان أوله وقوله عقيب هذا حديثي إسحاق بن منصور قال
أخبرنا بشر بن عمر قال سمعت مالك بن أنس يقول حديثي أبو ليلى هو
أول سماع إبراهيم بن سفيان من مسلم من هذا الموضع هكذا هو في
معظم النسخ. وفي نسخة الحافظ ابن عساكر أن آخر الفوات آخر حديث
إسحاق بن منصور هذا الذي ذكرناه، وأول السماع قوله عقبه حديثي أبو
الطاهر وحرمله بن يحيى والأول أصح.

(٢) وأما قوله في الرواية الأخيرة: (من إبل الصدقة) فقد قال بعض
العلماء إنها غلط من الرواة لأن الصدقة المفروضة لا تصرف هذا المصروف
بل هي لأصناف سماهم الله تعالى. وقال الإمام أبو إسحاق المروزي من
أصحابنا: يجوز صرفها من إبل الزكاة لهذا الحديث فأخذ بظاهره. وقال
جمهور أصحابنا وغيرهم: معناه اشتراه من أهل الصدقات بعد أن ملكوها
ثم دفعها تبرعاً إلى أهل القتل. وحكى القاضي عن بعض العلماء أنه يجوز
صرف الزكاة في مصالح العامة، وتناول هذا الحديث عليه وتناوله بعضهم،
على أن أولياء القتل كانوا محتاجين من تباح لهم الزكاة وهذا تأويل باطل
لأن هذا قدر كثير لا يدفع إلى الواحد الحامل من الزكاة بخلاف إشراف
القبائل ولأنه سماه دية، وتناوله بعضهم على أنه دفعه من سهم المؤلفة من
الزكاة استئلاً لليهود لعلمهم يسلمون وهذا ضعيف لأن الزكاة لا يجوز
صرفها إلى كافر، فالمتأثر ما حكيناه عن الجمهور أنه اشتراها من إبل
الصدقة.

(٣) هو بفتح الجيم وهو الشدة والمشقة والله أعلم.

(٤) قوله: (وطرح في عين أو قبير) الفقير هنا على لفظ الفقير في
الآدميين، والفقير هنا البئر القريبة القعر الواسعة الغم، وقيل هو الحفرة التي

تكون حول النخل.

(١) قوله: «أَنْ نَأْسًا مِنْ عَرَبِيَّةٍ» هي بضم العين المهملة وفتح الراء وآخرها نون ثم هاء وهي قبيلة معروفة.

(٢) قوله: «قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا» هي بالجيم والمثناة فوق ومعناه استخرجوها كما فسره في الرواية الأخرى أي لم توافقهم وكرهوها لسقم أصابهم، قالوا: وهو مشتق من الجوى وهو داء في الجوف.

(٣) قوله ﷺ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِيْلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ الْبَانِيَا وَأَبَوَاهَا فَعْمَلُوا فَصَحَّوْهَا فِي هَذَا الْحَلِثِ أَتَاهَا إِيْلِ الصَّدَقَةِ، وَفِي غَيْرِ مُسْلِمٍ أَتَاهَا لِقَاحِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَلَامُهُمَا صَحِيحٌ، فَكَانَ بَعْضُ الْإِيْلِ لِلصَّدَقَةِ وَبَعْضُهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ. وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ مَالِكٍ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْحَلِثِ أَنْ يُولَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرُوثُهُ طَاهِرَانِ، وَاجَابَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْقَائِلِينَ بِنَجَاسَتِهِمَا بِأَنْ شَرِبَهُمُ الْأَبْوَالُ كَانَ لِلشَّادِي وَهُوَ جَائِزٌ بِكُلِّ النَجَاسَاتِ سِوَى الْخَمْرِ وَالْمَسْكِرَاتِ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَذِنَ لَهُمْ فِي شَرْبِ لَبَنِ الصَّدَقَةِ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْبَانِيَا لِلْمُحْتَاجِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهَؤُلَاءِ إِذْ ذَاكَ مِنْهُمْ.

(٤) قوله: «ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرِّعَاةِ فَقَتَلُوهُمْ» وفي بعض الأصول المعتمدة الرعاء وهما لغتان يقال زاع ورعاء كقاض وقضاة ورعاء بكسر الراء وبالمدة مثل صاحب وصحاب.

(٥) قوله: «وَسَمِلَ أَعْيُنُهُمْ» هكذا هو في معظم النسخ سمل باللام، وفي بعضها سمر بالراء والميم مخففة، وضبطناه في بضع المواضع في البخاري سمر بتشديد الميم، ومعنى سمل باللام نقأها وأذهب ما فيها، ومعنى سمر بالراء كحلها بمسامير محمية وقيل هما بمعنى.

(٦) هذا الحديث أصل في عقوبة المخاربين وهو موافق لقول الله تعالى: «وَإِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْقَلَبُوا فِي الْأَرْضِ» واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة فقال مالك: هي على التخيير فيخير الإمام بين هذه الأمور إلا أن يكون المحارب قد قتل فيتحنن قتله. وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي الإمام بالخيار وإن قتلوا. وقال الشافعي وآخرون: هي على التقسيم فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، فإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخافوا السيل ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا طلبوا حتى يعزروا وهو المراد بالضي عنتنا.

قال أصحابنا: لأن ضرر هذه الأفعال غثيف فكانت عقوباتها غثيفة ولم تكن للتخيير وثبتت أحكام المحاربة في الصحراء وهبل تثبت في الأمصار؟ فيه خلاف، قال أبو حنيفة: لا تثبت.

وقال مالك والشافعي: تثبت. قال القاضي عياض ﷺ: واختلف

(٥) قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ» معناه إن ثبت القتل عليهم بقسامتكم فإما أن يدوا صاحبكم أي يلغوا إليكم دينه، وإما أن يعلمونا أنهم ممنعون من التزام أحكامنا فينتقض عهدهم ويصيرون حرباً لنا، وفيه دليل لمن يقول الواجب بالقسامة الدية دون القصاص.

٧- (١٦٧٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ (أَخْبَرَنِي يُونسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانُ ابْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ).

عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْأَنْصَارِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَرَأَى: وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فِي قِتْلِ ادَّعَوَةِ عَلَى الْيَهُودِ.

٨- () وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ ابْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ، عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

٢- باب حُكْمِ الْمُخَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِينَ

٩- (١٦٧١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَكَلَامُهُمَا عَنْ هُثَيْمٍ، (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَاسًا مِنْ عَرَبِيَّةٍ^(١) قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا^(٢)، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِيْلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ الْبَانِيَا وَأَبَوَائِهَا». فَقَعَلُوا، فَصَحَّوْا^(٣)، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرِّعَاةِ فَقَتَلُوهُمْ^(٤)، وَارْتَدَلُوا، عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ، فَأَتَيْنِي بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ^(٥)، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرِّ حَتَّى مَاتُوا^(٦). [إخرجه البخاري: ١٢٣٣، ٥٦٨٥].

والعلماء في معنى حديث العرينين هذا فقال بعض السلف: كان هذا قبل نزول الحدود وآية المحاربة والنهي عن المثلة فهو منسوخ وقيل ليس منسوخاً وفيهم من نزلت آية المحاربة، وإنما فعل النبي ﷺ بهم ما فعله قاصداً لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وقد رواه مسلم في بعض طرقه، ورواه ابن إسحاق وموسى بن عقبة وأهل السير والترمذي، وقال بعضهم: النهي عن المثلة نهى تنزيه ليس بحرام.

١٠- () حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

١٢- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانِ.

قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنْتُ جَالِساً خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟ فَقَالَ عُثَيْبٌ:

قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ: إِيَّايَ حَدَّثَ أَنَسٌ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَحَجَّاجٍ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَلَمَّا فَرَعْتُ، قَالَ عُثَيْبٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَقُلْتُ: أَتَتَّهِمُنِي يَا عُثَيْبُ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ، يَا أَهْلَ الشَّامِ! مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا. (أخرجه البخاري: ٦٨٠٢، ٦٨٠٤).

١٢- () وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْخَرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا يَسْكِينُ (وَهُوَ ابْنُ بَكْرِ الْخَرَّازِيِّ)، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ مِنْ عُكْلٍ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَخْسِمُهُمْ^(١).

(١) قوله: (ولم يخسّمهم) أي ولم يكرههم والحسم في اللغة كي العرق بالنار ليقطع الدم.

١٣- () وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ،

حَدَّثَنِي أَنَسٌ، أَنْ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ، ثَمَانِيَةُ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْحَمُوا الْأَرْضَ وَسَقِمَتِ اجْسَامُهُمْ، فَشَكَرُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا فِي إِلَيْنَا فَتَصِيصُونَ مِنْ آبَوَالِهَا وَالْبَائِهَاتِ؟». فَقَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرَبُوا مِنْ آبَوَالِهَا وَالْبَائِهَاتِ، فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَطَرَدُوا الْإِبِلَ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَذْرَكُوا فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسُمِرَ أَعْيُنُهُمْ، ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

وقال ابن الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَاطَرَدُوا النَّعَمَ، وَقَالَ: وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ. (أخرجه البخاري: ٤١٩٢، ٤١٩٠، ٤١٩٣، ١٥٠١).

١١- () وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ:

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةٍ، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِقَاحٍ^(١)، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ آبَوَالِهَا وَالْبَائِهَاتِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ.

قَالَ: وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَالْقُوا فِي الْحَرِّ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ^(٢). (أخرجه البخاري: ٢٣٣، ٣٠١٨، ٦٨٠٤، ٦٨٠٣، ٦٨٠٥).

(١) قوله: (لهم بليقاح) هي جمع لقحة بكسر اللام وفتحها وهي الناقة ذات الدر.

(٢) وأما قوله: (يستقون فلا يسقون) فليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك ولا نهى عن سقيهم. قال القاضي: وقد أجمع المسلمون على أن من

فَاسْتَلَمُوا وَيَأْتِعُوهُ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُسَوْمُ (وَهُوَ الْبَرَسَامُ)^(١).
ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

وَرَأَى: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ،
فَارْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ وَيَعَثُّ مَعَهُمْ قَائِلًا يَقْتَصُّ أَرْهَمُ^(٢). (أخرجه البخاري: ٤١٩٢، ٥٦٨٦، ٥٧٢٧).

(١) قوله: (وقع بالمدينة الموم وهو البرسام) الموم يضم الميم وإسكان الواو، وأما البرسام فبكسر الباء وهو نوع من اختلال العقل، ويطلق على ورم الرأس وورم الصدر وهو معرب وأصل اللفظة سريانة.

(٢) قوله: (ويعث معهم قائلاً يقتص أثرهم) القائف هو الذي يتبع الأثر وغيرها.

١٣- () حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

وَفِي حَدِيثِ هَمَامٍ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَهْطٌ مِنْ عُزَيْنَةَ.
وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: مِنْ عُكْلٍ وَعُزَيْنَةَ، يَنْحُو حَدِيثَهُمْ.

١٤- () وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ غَبْلَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أَوْلَيْكَ، لَأَنْتُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرَّعَاءِ.

٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره
مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ وَالْمُثَقَّلَاتِ، وَقَتْلِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ

١٥- (١٦٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَا يِنَالُ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْصَاحِ لَهَا^(١)، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَا رَمَقٌ^(٢)، فَقَالَ لَهَا: «أَقْتَلِكِ فُلَانٌ؟»، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةَ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّلَاثَةَ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ^(٣). (أخرجه البخاري: ٦٨٧٩، ٥٢٩٥، مطلقاً: ٦٨٧٧).

(٢) قوله: (وبها رمق) هو بقية الحياة والروح والقلب البتر.
(٣) وفي هذا الحديث فوائد: منها قتل الرجل بالمرأة وهو إجماع من يعتد به. ومنها أن الجاني عمداً يقتل قصاصاً على الصفة التي قتل، فإن قتل بسيف قتل هو بالسيف، وإن قتل بحجر أو خشب أو نحوهما قتل بمثله لأن اليهودي رضخها فرضخ هو. ومنها ثبوت القصاص في القتل بالثقلات ولا يختص بالمحدثات وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد أو حجر أو خشب أو كان معروفاً بقتل الناس بالمنجنق أو بالإلقاء في النار، واختلفت الرواية عنه في مثل الحديد كالديبوس، أما إذا كانت الجناية شبه عمد بأن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً فتعمد القتل به كالعصا والسوط والطمية والقضيب والبدقة ونحوها فقال مالك والليث: يجب فيه القود، وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو نور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا قصاص فيه والله أعلم.

ومنها وجوب القصاص على الذي يقتل المسلم. ومنها جواز سؤال الجريح من جرحه؟ وفائدة السؤال أن يعرف المتهم ليطالب فإن أقر ثبت عليه القتل وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه ولا يلزمه شيء بمجرد قول الجروح، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير وقد سبق في باب القسامة، وأن مذهب مالك ثبوت القتل على المتهم بمجرد قول الجروح وتعلقوا بهذا الحديث وهذا تعلق باطل لأن اليهودي اعترف كما صرح به مسلم في أحد رواياته التي ذكرناها فلما قتل باعترافه والله أعلم.

١٥- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ.
كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

١٦- () حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا، ثُمَّ الْقَافَا فِي الْقَلْبِ، وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخَذَ قَائِمٌ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، حَتَّى يَمُوتَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ^(١).

(١) وقوله: (رضخه بين حجرين ورضه بالحجارة ورجمه بالحجارة) هذه الألفاظ معناها واحد لأنه إذا وضع رأسه على حجر ورمى بحجر آخر فقد رجم وقد رض وقد رضخ، وقد يحتمل أنه رجمها الرجم المعروف مع الرضخ لقوله: ثم ألغاهما في قلب.

(٤) وهذا الحديث دلالة لمن قال أنه إذا عض رجل يد غيره فنزع العضوض يده فسقطت أسنان العاض أو فك لحية لا ضمان عليه، وهذا مذاهب الشافعي وأبي حنيفة وكثيرين أو الكثيرين رضي الله عنهم، وقال مالك: يضمن.

١٧- () وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثٍ.

١٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٧- () وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ.

١٩- () حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْوَسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ ابْنِ أَوْفَى.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوها: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فُلَانٌ؟ فُلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَاجْتَذَى الْيَهُودِيُّ فَاقَرَّ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ. (أخرجه البخاري: ٢٤١٣، ٢٧٤٦، ٢٨٧٦، ٦٨٨٤، ٦٨٨٥).

عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَجَذَبَتْهُ فَسَقَطَتْ ثِيْبُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَرَدْتُ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟».

٢٠- (١٦٧٤) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْوَسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُذَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

عَنْ صَفْوَانَ ابْنِ يَعْلَى، أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى ابْنِ مُثَنَّى^(١)، عَضَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ، فَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ ثِيْبُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَرَدْتُ أَنْ تَقْضَمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟»^(٢).

[وسايتي بعد الحديث: ١٦٧٣]

(١) قوله (أن يعلى هو العضوض) وفي الرواية الثانية والثالثة أن العضوض هو أجير يعلى لا يعلى فقال الحفاظ: الصحيح المعروف أنه أجير يعلى لا يعلى، ويحتمل أنهما قضبان جرتا ليعلى ولأجيريه في وقت أو وقتين.

(٢) قوله ﷺ: «يقضمها كما يقضم الفحل» هو بفتح الضاد فيهما على اللغة الفصيحة ومعناه يقضمها، قال أهل اللغة: القضم بإطراف الأسنان.

٢١- (١٦٧٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التُّوفَلِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَاتَّزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيْبُهُ أَوْ ثَنِيَّاهُ، فَاسْتَعَاذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فِكَ تَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟ ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ

٤- باب الصائيل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه المصُول عليه فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه

١٨- (١٦٧٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ.

عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَاتَلَ يَعْلَى ابْنُ مُثَنَّى^(١) أَوْ ابْنُ أُمَيَّةَ^(٢) رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَاتَّزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَزَعَ ثِيْبَهُ، (و قال ابن المثنى: ثِيْبِيهِ) فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَبْعَضُ أَحَدَكُمَا كَمَا يَبْعَضُ الْفَحْلُ؟»^(٣) لَا دِيَةَ لَهُ^(٤).

(أخرجه البخاري: ٦٨٩٢، ١٨٤٨، ٢٢٦٥، ٢٩٧٣، ٤٤١٧، ٦٧٩٣). وسايتي بعد الحديث: ١٦٧٤.

(١) أما مية يقضم الميم وإسكان النون وبعدها ياء مشاة تحت وهي أم يعلى وقيل جدته.

(٢) وأما أمية فهو أبوه فيصح أن يقال يعلى بن أمية، ويعلى بن مية، وأما

(٣) وقوله ﷺ: «كما يعض الفحل» هو بالحاء أي الفحل من الإبل وغيرها وهو إشارة إلى تحريم ذلك.

أَنْتَزَعَهَا^(١)».

إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٥- باب إثبات القصاص في الإنسان وما في معناها

٢٤- (١٦٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ

ابْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أختَ الرَّبِيعِ، أُمَ حَارِثَةَ، جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَاتَّخَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ^(١)»، فَقَالَتْ أُمُ الرَّبِيعِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يُقْتَصَرُ مِنْ فَلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ لَا يُقْتَصَرُ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَبَّحَانَ اللَّهِ! يَا أُمَ الرَّبِيعِ! الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ^(٢)»، قَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ لَا يُقْتَصَرُ مِنْهَا^(٣) أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قِيلَوا الدِّبَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بِسِرَةٍ^(٤)»^(٥). [أخرجه البخاري: ٢٧٠٣، ٢٨٠٦، ٤٥٠٠، ٤٦١١، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥].

(١) وقوله ﷺ في الرواية الأولى: «القصاص القصاص» هما منصوبان

أي أدوا القصاص وسلموه إلى مستحقه.

(٢) وقوله ﷺ: «كتاب الله القصاص» أي حكم كتاب الله وجوب

القصاص في السن وهو قوله «والسن بالسن».

(٣) وأما قوله: (والله لا يقتصر منها) فليس معناه رد حكم النبي ﷺ

بل المراد به الرغبة إلى مستحق القصاص أن يعفو، وإلى النبي ﷺ في الشفاعة

إلهم في العفو، وإنما حلف ثقة بهم أن لا يجتروه أو ثقة بفضل الله ولطفه أن لا يجتته بل يلهمهم العفو.

(٤) هذه رواية مسلم. وخالفه البخاري في روايته فقال عن أنس بن

مالك: «أن عمته الربيع كسرت ثنية حارثة وطلبوا إليها العفو فأتوا رسول

الله ﷺ فأبوا إلا القصاص فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص فقال أنس بن

النضر: يا رسول الله أنكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر

ثنيها، فقال رسول الله ﷺ: كتاب الله القصاص فرضي القوم فعفوا، فقال

رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» هذا لفظ

رواية البخاري، فحصل الاختلاف في الروایتين من وجهين.

أحدهما: أن في رواية مسلم أن الجارية أخت الربيع. وفي رواية

البخاري أنها الربيع نفسها.

والثاني: أن في رواية مسلم أن الحالف لا تكسر ثنيها هي أم الربيع

بفتح الراء. وفي رواية البخاري أنه أنس بن النضر. قال العلماء: المعروف

في الروايات رواية البخاري وقد ذكرها من طرقها الصحيحة كما ذكرنا عنه،

(١) ليس المراد بهذا أمره بدفع يده ليعضها وإنما معناه الإنكار عليه

أي إنك لا تدع يدك في فيه بعضها فكيف تنكر عليه أن يتزع يده من فيك

وتطلبه بما جنس في جنبه للملك قال القاضي: وهذا الباب مما تتبعه

الدارقطني على مسلم لأنه ذكر أولاً حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن

عمران بن حصين قال قاتل يعلی، وذكر مثله عن معاذ بن هشام عن أبيه

عن قتادة، ثم عن شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلی، ثم عن هشام

عن عطاء عن ابن يعلی، ثم حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن يعلی،

ثم حديث معاذ عن أبيه عن قتادة عن بدیل عن عطاء بن صفوان بن

یعلی، وهذا اختلاف على عطاء، وذكر أيضاً حديث قريش بن یونس عن

ابن عون عن ابن سيرين عن عمران ولم يذكر فيه سماعاً منه ولا من ابن

سيرين من عمران، ولم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئاً والله

أعلم.

قلت: الإنكار على مسلم في هذين الوجهين: أحدهما: لا يلزم من

الاختلاف على عطاء ضعف الحديث ولا من كون ابن سيرين لم يصرح

بالسماع من عمران ولا روى له البخاري عنه شيئاً أن لا يكون سمع منه

بل هو معدود فيمن سمع منه. والثاني: لو ثبت ضعف هذا الطريق لم يلزم

منه ضعف المتن فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم، وقد سبق

مرات أن مسلماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح والله أعلم.

٢٢- (١٦٧٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ،

حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ابْنِ مُثَنَّى.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ،

فَانْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ نِيشَاةُ^(١) (بَعْضُ الدِّبَّةِ عَضَهُ)، قَالَ: فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ

ﷺ، وَقَالَ: «أَرَدْتُ أَنْ تَقْضِمَهُ كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ^(٢)».

٢٣- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ،

أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَخْبَرَنِي صَفْوَانَ بْنُ يَعْلَى

ابْنِ أُمَيَّةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، قَالَ:

وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: بَلَكَ الْغَزْوَةُ أَوْتَى عَمَلِي عِنْدِي، فَقَالَ عَطَاءُ:

قَالَ صَفْوَانَ: قَالَ يَعْلَى: كَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَضَّ

أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ (قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانَ أَنَّهُمَا عَضَّ

الْآخَرَ) فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى

نِيشَتَيْهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَعْدَرَ نِيشَةً.

٢٣- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ

وكذا رواه أصحاب كتب السنن، قلت: إنهما قضيتان، أما الربيع الجارحة في رواية البخاري وأخت الجارحة في رواية مسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء، وأما أم الربيع الخالقة في رواية مسلم ففتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء.

(٥) وأما قوله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» معناه لا يجته لكرامته عليه. وفي هذا الحديث فوائد: منها جواز الحلف فيما يظنه الإنسان. ومنها جواز التثاء على من لا يخاف الفتنة بذلك. وقد سبق بيان هذا مرات. ومنها استحباب العفو عن القصاص. ومنها استحباب الشفاعة في العفو. ومنها أن الخيرة في القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه. ومنها إثبات القصاص بين الرجل والمرأة وفيه ثلاثة مذاهب. أحدها: مذهب عطاء والحسن أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف بل تعيين دية الجنابة تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾.

الثاني: وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس وفيما دونها مما يقبل القصاص واحتجوا بقوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ إلى آخرها، وهذا وإن كان شرعاً لمن قبلنا، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فإنما الخلاف إذا لم يرد شرعاً بتقريره وموافقته، فإن ورد كان شرعاً لنا بلا خلاف، وقد ورد شرعاً بتقريره في حديث أنس هذا والله أعلم.

والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس ولا يجب فيما دونها. ومنها وجوب القصاص في السن وهو مجمع عليه إذا أقلها كلها، فإن كسر بعضها ففيه، وفي كسر سائر المظام خلاف مشهور للعلماء والأكثرون على أنه لا قصاص والله أعلم.

٦- باب ما يباح به دم المسلم

٢٥- (١٦٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَرْثُوقٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِذْنِي ثَلَاثَ: الثَّيِّبِ الزَّانِي^(١)، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ^(٢)، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ^(٣)». [إخرجه البخاري: ٦٨٧٨].

(١) مكنا هو في النسخ الزان من غير ياء بعد النون وهي لغة صحيحة قرئ بها في السبع كما في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾ وغيره، والأشهر في اللغة إثبات الباء في كل هذا، وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المحسن والمراد رجمه بالحجارة حتى يموت وهذا بإجماع المسلمين، وسبني لإيضاحه وبيان شروطه في باب إن شاء الله تعالى.

(٢) وأما قوله ﷺ: «والنفس بالنفس» فالمراد به القصاص بشرطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنهم في قولهم: يقتل المسلم بالنفي، ويقتل الحر بالعبد، وجمهور العلماء على خلافه منهم مالك والشافعي والليث وأحمد.

(٣) وأما قوله ﷺ: «والتارك لدينه المفارق للجماعة» فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام. قال العلماء: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة بدعة أو بغي أو غيرها وكذا الخوارج والله أعلم.

واعلم أن هذا عام يخص منه الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع، وقد يجاب عن هذا بأنه داخل في المفارق للجماعة، أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله قصداً إلا في هذه الثلاثة والله أعلم.

٢٥- () حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةٌ.

٢٦- () حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ) قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَرْثُوقٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! لَا يَجْلُ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا ثَلَاثَةً: تَقَرُّ: التَّارِكُ الْإِسْلَامَ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ (شَكَ فِيهِ أَحْمَدُ)، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ».

قال الأعمش: فحدثت به إبراهيم، فحدثني، عن الأسود، عن عائشة، بعينه.

٢٦- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً، نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ».

٧- باب بَيَانِ إِيْمَنْ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ

٢٨٦٤.

٢٧- (١٦٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْ نَفْسَ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ^(١) مِنْ دِمَهِهَا، لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ^(٢)». [إخرجه البخاري: ٢٣٣٥، ١٦٩٧، ٦٧٢١].

(١) الكفل بكسر الكاف الجزء والنصيب، وقال الخليل: هو الضعف.

(٢) وهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه مثل وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل مثل عمله إلى يوم القيامة، ومثله من ابتدع شيئاً من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به إلى يوم القيامة، وهو موافق للحديث الصحيح: «من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وللحديث الصحيح: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» وللحديث الصحيح: «ما من داع يدعو إلى هدى وما من داع يدعو إلى ضلالة» والله أعلم.

٢٧- () وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى ابْنُ يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

كُلُّهُمْ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى ابْنِ يُونُسَ: «لَأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ» لَمْ يَذْكُرَا: أَوَّلَ.

٨- باب الْمَجَازَاةِ بِالدَّمَاءِ فِي الْآخِرَةِ،

وَأَنَّهَا أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٢٨- (١٦٧٨) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، جَمِيعًا، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فِي الدَّمَاءِ^(١)». [إخرجه البخاري: ٦٥٣٣،

(١) قوله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدَّمَاءِ» فِيهِ تَغْلِيظُ أَمْرِ الدَّمَاءِ وَأَنَّهَا أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا لِعَظَمِ أَمْرِهَا وَكَثَرِ خَطَرِهَا، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مُخَالَفًا لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ فِي السَّنَنِ أَوَّلُ مَا يُجَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الثَّانِي فِيمَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَهُوَ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

٢٨- () حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْخَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ.

كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ، عَنْ شُعْبَةَ: «يُقْضَى». وَبَعْضُهُمْ قَالَ: «يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ».

٩- باب تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدَّمَاءِ وَالْأَغْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ

٢٩- (١٦٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ (وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ)، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ ابْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ^(١)»، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مَثَوِيَّاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ^(٢) وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ، شَهْرٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ^(٣)». ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ^(٤)، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «الْيَسَ ذَا الْحِجَّةِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «الْيَسَ الْبَلَدَةُ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «الْيَسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ» (قَالَ مُحَمَّدٌ): وَاحْسِبُهُ

المعروف الآن وهو الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان، ولهذا أضافه النبي ﷺ إلى مضر، وقيل لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وقيل أن العرب كانت تسمي رجلاً وشعبان الرجيين، وقيل كانت تسمي جمادى ورجباً جمادين، وتسمي شعبان رجباً.

(٤) وفولهم (الله ورسوله أعلم) هذا من حسن أدبهم، وأنهم علموا أنه ﷺ لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخبار بما يعرفون.

(٥) هذا السؤال والسكوت والتفسير أراد به التضخيم والتقرير والتثنية على عظم مرتبة هذا الشهر والبلد واليوم.

(٦) قوله ﷺ: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا» المراد بهذا كله بيان تركيد غلط تحريم الأموال والدماء والأغراض والتحفير من ذلك.

(٧) قوله ﷺ: «فلا ترجعن بعلي ضلال يضرب بعضكم رقاب بعض» هذا الحديث سبق شرحه في كتاب الإيمان في أول الكتاب وذكر بيان إعرابه، وأنه لا حجة فيه لمن يقول بالتكفير بالمعاصي بل المراد به كفران النعم، أو هو محمول على من استحل قتل المسلمين بلا شبهة.

(٨) قوله ﷺ: «يلبغ الشاهد الغائب» فيه وجوب تبليغ العلم وهو فرض كفاية فيجب تبليغه بحيث يتشتر.

(٩) قوله ﷺ: «فلعل بعض من يلبغه يكون أوعى له من بعض من سمعه» احتج به العلماء لجواز رواية الفضلاء وغيرهم من الشيخ الذين لا علم لهم عندهم ولا فقه إذا ضبط ما يحدث به.

٣٠- () حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْسَرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ، قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَآخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِي^(١)، فَقَالَ: «أَتَذَرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سَوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: «الْيَسَّ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «الْيَسَّ بِزِي الْجِجَّةِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سَوَى اسْمِهِ، قَالَ: «الْيَسَّ بِالْبَلَدِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَإِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ

قَالَ) وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا^(٢)، وَتَسْتَلْقُونَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا (أَوْ ضَلَالًا) يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ^(٣)، أَلَا لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ^(٤)، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ مَسَّعَهُ^(٥)». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟».

قال ابن حبيب في روايته: «وَرَجَبٌ مُقَسَّرٌ»، وفي رواية أبي بكر: «فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي». إخرجه البخاري: ١٠٥، ٣١٩٧، ٤٤٠٦، ٥٥٥٠، ٧٤٤٧، ٤٦٦٢.

(١) وأما قوله ﷺ: «إن الزمان قد استدار كهيته يوم خلق الله السموات والأرض» فقال العلماء: معناه أنهم في الجاهلية يتمسكون بملة إبراهيم ﷺ في تحريم الأشهر الحرم، وكان يشق عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات، فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال أخرؤا تحريم المحرم إلى الشهر الذي بعده وهو صفر، ثم يؤخرونه في السنة الأخرى إلى شهر آخر، وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة حتى اختلط عليهم الأمر وصادفت حجة النبي ﷺ تحريمهم وقد تطابق الشرع وكانوا في تلك السنة قد حرموا ذا الحجة لموافقة الحساب الذي ذكرناه، فأخبر النبي ﷺ أن الاستدارة صادفت ما حكم الله تعالى به يوم خلق السموات والأرض. وقال أبو عبيد: كانوا ينسؤون أي يؤخرون وهو الذي قال الله تعالى فيه: «إنما النسيء زيادة في الكفر» وربما احتاجوا إلى الحرب في الحرم فيؤخرون تحريمه إلى صفر، ثم يؤخرون صفر في سنة أخرى، فصادف تلك السنة رجوع محرم إلى موضعه. وذكر القاضي وجوهاً أخر في بيان معنى هذا الحديث ليست بواضحة وينكر بعضها.

(٢) أما ذو القعدة فبفتح القاف وذو الحجة بكسر الحاء هذه اللغة المشهورة ويجوز في لغة قليلة كسر القاف وفتح الحاء، وقد أجمع المسلمون على أن الأشهر الحرم الأربعة هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عدّها، فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقال الحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة ليكون الأربعة من سنة واحدة، وقال علماء المدينة والبصرة وجامع العلماء: هي ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب ثلاثة سرد وواحد فرد وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعمال أطبق الناس من الطوائف كلها.

(٣) وأما قوله ﷺ: ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان وإنما قيده هذا التقييد مبالغة في إيضاحه وإزالة اللبس عنه، قالوا: وقد كان بين بني مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مضر تجعل رجباً هذا الشهر

يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، قَلِيلُ الشَّاهِدِ بَعِيرٍ، قَالَ: وَرَجُلٌ أَخَذَ بِرِمَامِهِ (أَوْ قَالَ بِخَطَامِهِ)، فَذَكَرَ نَحْوَ خَلِيشَ يَزِيدَ ابْنِ زُرَيْعٍ.

قال: ثُمَّ انْكَفَا^(١) إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ^(٢) فَلَبَّحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعٍ^(٣) مِنَ الْغَنَمِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَهُمَا. (إخروجه البخاري: ١٦٧).

(١) قوله: (وقد على بعيره وأخذ إسان بخطامه) إما أخذ بخطامه ليصون البعير من الاضطراب على صاحبه والتهويش على راحته، وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع عال من منبر وغيره وسواء خطبة الجمعة والعيد وغيرهما، وحكمت أنه كلما أوقف كان أبلغ في إسماعه الناس ودلائلهم إياه ووقوع كلامه في قلوبهم.

(٢) انكفا بهمز آخره أي انقلب

(٣) والأملح هو الذي فيه بياض وسواد والياض أكثر.

(٤) وقوله: (جزيمة) بهم الجيم وفتح الزاي ورواه بعضهم جزيمة بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح، والأول هو المشهور في رواية المحدثين، وهو الذي ضبطه الجوهري وغيره من أهل اللغة، وهي القطعة من الغنم تصغير جزعة بكسر الجيم وهي القليل من الشيء يقال جزع له من ماله أي قطع.

وبالثاني ضبطه ابن فارس في المجمل قال: وهي القطعة من الغنم وكأنها فعيلة بمعنى مفعولة كضفيرة بمعنى مضفورة. قال القاضي: قال الدارقطني قوله ثم انكفا إلى آخر الحديث وهم من ابن عون فيما قيل، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس فأدرجه ابن عون هنا في هذا الحديث فرواه عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه عن النبي ﷺ.

قال القاضي: وقد روى البخاري هذا الحديث عن ابن عون فلم يذكر فيه هذا الكلام فلعله تركه عمداً، وقد رواه أيوب قره عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب ولم يذكره فيه هذه الزيادة، قال القاضي: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحي فوهم فيها الراوي فذكرها مضمومة إلى خطبة الحجّة. أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم هنا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس أن النبي ﷺ صلى ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ثم قال في آخر الحديث: فانكفا رسول الله ﷺ إلى كبشين أملحين فذبحهما فقام الناس إلى غنمة فتوزعوا فهذا هو الصحيح وهو دافع للإشكال.

٣٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى

٣١- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ ابْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنِ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ ابْنُ خِرَاشٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا قُرَّةُ يَاسَنَ ابْنُ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ (وَسَمِعَ الرَّجُلَ حَمِيدَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، وَمَنَاقِبُ الْحَدِيثِ بِوَسْطِ خَلِيشَ ابْنِ عَوْنٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ «وَأَغْرَضْتَكُمْ».

وَلَا يَذْكُرُ: ثُمَّ انْكَفَا إِلَى كَبْشَيْنِ، وَمَا بَعْدَهُ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «كُفْرَمَةُ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ». (إخروجه البخاري: ١٧٤١، ١٧٠٨).

١٠- باب صحبة الإفراق بالقتل

وَتَمْكِينِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ مِنَ الْقِصَاصِ،

وَاسْتِحْبَابِ طَلَبِ الْعُقُوبَةِ مِنْهُ

٣٢- (١٦٨٠) حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ، عَنْ سَوَّالٍ ابْنِ خَرْبُزٍ، أَنَّ عُلْفَمَةَ ابْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ.

أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: إِنِّي لَفَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ يَسْتَعُو^(١)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَلْتَهُ؟» (فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرِفْ أَقْبَسْتُ عَلَيْهِ الْيَتِيمَةَ)، قَالَ: نَعَمْ قَتَلْتَهُ، قَالَ: «كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟»، قَالَ: كَتَبْتُ أَنَا وَهُوَ نَخْبِيطُ^(٢) مِنْ شَجَرَةٍ، فَسَنَنْي فَاغْضَبَنِي، فَفَرَرْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْيَةٍ فَقَتَلْتَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيهِ، عَنْ نَفْسِكَ؟»، قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كِسَائِي وَقَاسِي، قَالَ: «فَتَرَى قَوْمَكَ يَشْتَرُونَكَ؟»، قَالَ: أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ، فَرَمَى إِلَيَّ بِسَنْعَةٍ، وَقَالَ: «دُونَكَ صَاحِبِكَ». فَأَنْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ: فَلَمَّا

جاء في الحديث الغيبة تنظر الصائم والله أعلم.

(٤) وأما قوله ﷺ: «أما تريد أن يوه بإثمك وإثم صاحبك» فقول معناه يتحمل إثم المقتول بإتلافه مهجته وإثم الولي لكونه فجعه في أخيه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة، ويحتمل أن معناه يكون عفوك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول، والمراد إثمهما السابق بمعاص لهما متقدمة لا تعلق لها بهذا القاتل، فيكون معنى يوه يسقط وأطلق هذا اللفظ عليه مجازاً. قال القاضي: وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية، وإن كفرها بينه وبين الله تعالى كما جاء في الحديث الآخر فهو كفارة له ويبقى حق المقتول والله أعلم.

٣٣- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عُلْفَمَةَ ابْنِ وَإِلٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا، فَأَقَادَ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ فِي غَنَقِهِ نِسْفَةً يَجْرُهَا، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»^(١). فَأَتَى رَجُلٌ الرَّجُلَ فَقَالَ لَهُ مَقَالَةٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَّى عَنْهُ.

قال إسماعيل بن سالم: فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْعَثَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُ فَأَبَى.

(١) وأما قوله ﷺ: «القاتل والمقتول في النار» فليس المراد به في هذين فكيف تصح إرادتهما مع أنه إنما أخذه ليقطعه بأمر النبي ﷺ؟ بل المراد غيرهما وهو إذا اتقى المسلمان بسيفيهما في المقاتلة المحرمة كالقتال عصية ونحو ذلك فالقاتل والمقتول في النار، والمراد به التعريض كما ذكرناه، وسبب قوله ما قدمناه لكون الولي يفهم منه دخوله في معناه ولهذا ترك قتله فحصل المقصود والله أعلم.

١١- باب دِيَةِ الْجَنِينِ، وَوُجُوبِ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا

وَشِبْهِ الْعَمْدِ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي

٣٤- (١٦٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتَا جَنِينَهُمَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، بِغُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ. [إخرجه البخاري: ٥٧٥٨، ٥٧٥٩].

وَلَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ»^(٢)، قَرَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ قُلْتَ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ». وَآخَذَتْهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يُوَهَّ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ»^(٣)؟ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! (لَعَلَّهُ قَالَ) بَلَى، قَالَ: «فَإِنْ ذَاكَ كَذَلِكَ». قَالَ: قَرَمَى بِنِسْفَتِهِ وَخَلَّى مَسِيلَهُ.

(١) أما النسعة فنون مكسورة ثم سين ساكنة ثم عين مهملة وهي حبل من جلود مضفورة وقرنه جانب رأسه.

(٢) وقوله: (يُخْبَطُ) أي يجمع الخبط وهو ورق الشمر بأن يضرب الشجر بالعصا فيسقط ورقه فيجمعه علفاً. وفي هذا الحديث الإغلاظ على الجناة وربطهم وإحضارهم إلى ولي الأمر، وفيه سؤال المدعى عليه عن جواب الدعوى فلعله يقر فيستغني المدعي والقاضي عن التعبد في إحضار الشهود وتعديلهم، ولأن الحكم بالإقرار حكم ييقن وبالبينة حكم بالظن، وفيه سؤال الحاكم وغيره الولي عن العفو عن الجاني، وفيه جواز العفو بعد بلوغ الأمر إلى الحاكم، وفيه جواز أخذ الدية في قتل العمد لقوله ﷺ في تمام الحديث: «هل لك من شيء تؤديه عن نفسك» وفيه قبول الإقرار بقتل العمد.

(٣) أما قوله ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ فَالصحيح في تأويله أنه مثله في أنه لا فضل ولا منة لأحدهما على الآخر لأنه استوفى حقه منه، بخلاف ما لو عفا عنه فإنه كان له الفضل والمنة وجزيل ثواب الآخرة وجميل التثاء في الدنيا، وقيل فهو مثله في أنه قاتل وإن اختلفا في التحريم والإباحة لكنهما استويا في طاعتهما الغضب ومتابعة الهوى لا سيما وقد طلب النبي ﷺ منه العفو، وإنما قال النبي ﷺ ما قال بهذا اللفظ الذي هو صادق فيه لإيهام لمقصود صحيح وهو أن الولي ربما خالف فعفا والعفو مصلحة للولي والمقتول في ديتهما لقوله ﷺ: يوه بإثمك وإثم صاحبك، وفيه مصلحة للجاني وهو إنقاضه من القتل، فلما كان العفو مصلحة توصل إليه بالتعريض، وقد قال الضمري وغيره من علماء أصحابنا وغيرهم: يستحب للمفتي إذا رأى مصلحة في التعريض للمستغني أن يعرض تعريضاً يحصل به المقصود مع أنه صادق فيه، قالوا: ومثاله أن يسأله إنسان عن القاتل هل له توبة؟ ويظهر للمفتي بقرينة أنه إن أفتى بأن له توبة ترتب عليه مفسدة وهي أن الصائل يستهون القتل لكونه يجحد بعد ذلك منه مخرجاً فيقول المفتي الحالة هذه صح عن ابن عباس أنه قال لا توبة لقاتل فهو صادق في أنه صح عن ابن عباس، وإن كان المفتي لا يعتقد ذلك ولا يوافق ابن عباس في هذه المسألة لكن الصائل إنما يفهم منه موافقة ابن عباس فيكون سبباً لزيجره فهكذا وما أشبه ذلك كمن يسأل عن الغيبة في الصوم هل يفطر بها؟ فيقول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَنِي جَنْينٍ امْرَأَةً مِنْ بَنِي لَحْيَانَ^(١)، سَقَطَ مَيْتًا، بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوُفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصِيَّتِهَا^(٢). راجعه البخاري: ٦٧٤٠، ٦٩٠٩.

(١) المشهور كسر اللام في لحيان وروى فتحها ولحيان بطن من هذيل.

(٢) قال العلماء: هذا كلام قد يوهم خلاف مراده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المجني عليها أم الجنين لا الجانية، وقد صرح به في الحديث بعده بقوله (فقتلتها وما في بطنها) فيكون المراد بقوله التي قضى عليها بالغرة أي التي قضى لها بالغرة فغير بعليها عن لها. وأما قوله: والعقل على عصيتها فالمراد عصبة القاتلة.

٣٦- () وَخَذْنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح).

وَخَذْنًا حَرَمَلَةَ ابْنِ يَحْيَى التَّجِيبِي، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا، وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاتَّخَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ، عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا^(١)، وَوَرِثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ ابْنِ النَّابِغَةِ الْهَذَلِي^(٢): يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَوُثِّلَ ذَلِكَ يُطْلُ^(٣)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». مِنْ أَجْلِ سَجْوِهِ الَّذِي سَجَعَ^(٤). راجعه البخاري: ٦٩١٠، ٥٧٦٠.

(١) هذا معمول على حجر صغير وعمود صغير لا يقصد به القتل غالباً فيكون شبه عمد تجب فيه الدية على العاقلة ولا يجب فيه قصاص ولا دية على الجاني، وهذا مذهب الشافعي والجمهور.

(٢) أما قوله: حمل بن النابغة فنسبه إلى جده وهو حمل بن مالك بن النابغة وحمل بفتح الحاء المهملة والميم.

(٣) وأما قوله: (فمثل ذلك يطل) فمروي في الصحيحين وغيرهما بوجهين: أحدهما يطل بضم الباء المثناة وتشديد اللام ومعناه يهدر ويلغى ولا يضمن. والثاني: يطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل

(١) أما قوله: (بغرة عبد) فضبطناه على شيخنا في الحديث والفقهاء بغرة بالتثنية وهكذا قیده جماهير العلماء في كتبهم وفي مصنفاتهم في هذا وفي شروحه. وقال القاضي عياض: الرواية فيه بغرة بالتثنية وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقرب. وذكر صاحب المطالع الوجهين ثم قال: الصواب رواية التثنية، قلنا: ومما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في صحيحه في كتاب الديات في باب دية جنين المرأة عن المغيرة بن شعبة قال: قضى رسول الله ﷺ بالغرة عبداً أو أمة وقد فسر الغرة في الحديث بعيد أو أمة. قال العلماء: وأو هنا للتقسيم لا للشك، والمراد بالغرة عبد أو أمة وهو اسم لكل واحد منهما. قال الجوهري: كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله كما قالوا أعنت ربة وأصل الغرة بياض في الوجه، ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالغرة الأبيض منهما خاصة، قال: ولا يميز الأسود، وقال: ولولا أن رسول الله ﷺ أراد بالغرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة لما ذكرها ولاقتصر على قوله عبد أو أمة، هذا قول أبي عمرو وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه تجزئ فيها السوداء ولا تعين البيضاء، وإنما اعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم أو نصف عشر دية الأب. قال أهل اللغة: الغرة عند العرب أنفس الشيء، وأطلقت هنا على الإنسان لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم.

وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل فرواية باطلة وقد أخذ بها بعض السلف. وحكي عن طلوس وعطاء ومجاهد أنها عبد أو أمة أو فرس. وقال داود: كل ما وقع عليه اسم الغرة يجزئ. واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى. قال العلماء: وإنما كان كذلك لأنه قد يخفى فيكثر فيه النزاع فضبطه الشرع بضابط يقطع النزاع، وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أم ناقصها أو كان مضغاً تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك الغرة بالإجماع، ثم الغرة تكون لورثته على مواريثهم الشرعية، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نظير إلا من بعضه حر وبعضه رقيق فإنه رقيق لا يرث عتده، وهل يورث؟ فيه قولان أصحهما يورث، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وحكى القاضي عن بعض العلماء أن الجنين كعضو من أعضاء الأم فتكون دية لها خاصة.

واعلم أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين ميتاً، أما إذا انفصل حياً ثم مات فيجب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكراً وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون وهذا يجمع عليه وسواء في هذا كله العمد والخطأ، ومنى وجبت الغرة فهي على العاقلة لا على الجاني، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين رضي الله عنهم. وقال مالك والبرقيون: تجب على الجاني. وقال الشافعي وآخرون: يلزم الجاني الكفارة. وقال بعضهم: لا كفارة عليه وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما والله أعلم.

٣٥- () وَخَذْنًا قَتِيَّةَ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

ماض من البطلان وهو بمعنى الملقى أيضاً وأكثر نسخ بلادنا بالثناة. ونقل القاضي أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه بالوحدة. قال أهل اللغة: يقال طل دمه بضم الطاء واطل أي أهدر، واطله الحاكم وطله أهدره، وجوز بعضهم طل دمه بفتح الطاء في اللزوم وإباهوا الأكثرون.

(٤) فقال العلماء: إنما ذم سبعة لوجهين: أحدهما أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله. والثاني أنه تكلفه في غاطبته، وهذان الوجهان من السجع مذمومان، وأما السجع الذي كان النبي ﷺ يقول في بعض الأوقات وهو مشهور في الحديث فليس من هذا لأنه لا يعارض به حكم الشرع ولا يتكلفه فلا نهى فيه بل هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من التأويل.

٣٦- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ، وَمَنَعَ الْحَدِيثَ بِقَصِيئِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، وَقَالَ: فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَعْقِلُ؟ وَلَمْ يَسْمَحْ حَمَلُ ابْنِ مَالِكٍ.

٣٧- (١٦٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نَضِيلَةَ الْخَزَاعِيِّ.

عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: ضَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرْبَهَا^(١) بِعُمُودٍ فَسَطَّاطٍ وَهِيَ حَبْلِي، فَقَتَلَتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لِحَيَاتِيَّةً، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ^(٢)، وَغُرَّةً لِمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ: أَنْغَرَمَ دِيَةُ مَنْ لَا أَكَلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَوُشِلَ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَجْعُ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟»^(٣). قَالَ: وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَةَ.

(١) قوله: (ضربت امرأة ضربتها) قال أهل اللغة: كل واحدة من زوجتي الرجل ضرة للأخرى، سميت بذلك لحصول المضارة بينهما في العادة وتضرر كل واحدة بالأخرى.

(٢) هذا دليل لما قاله الفقهاء أن دية الخطأ على العاقلة إنما تختص بعصبات القاتل سوى أبناؤه وآبائه.

(٣) قوله ﷺ: (كسجع الأعراب) فإشار إلى أن بعض السجع هو المذموم والله أعلم.

حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نَضِيلَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرْبَهَا بِعُمُودٍ فَسَطَّاطٍ، فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالْدِّيَةِ، وَكَانَتْ حَامِلًا، فَقَضَى فِي الْجَيْنِ بِغُرَّةٍ، فَقَالَ بَعْضُ عَصَبَتِهَا: أَلَيْسَ مَنْ لَا طَعِيمَ، وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهْلَ؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلُ؟ قَالَ: فَقَالَ: «سَجْعُ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟».

٣٨- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

٣٨- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِإِسْنَادِهِمُ الْحَدِيثَ بِقَصِيئِهِ.

غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَاسْتَقَطْتُ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: دِيَةَ الْمَرَاةِ.

٣٩- (١٦٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ)، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنِ الْمُسَوَّرِ ابْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرَاةِ^(١)، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَتَيْتَنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ^(٢). رَاغِرُهُ الْبَعَارِي: ١٦٩٠٥، ١٧٣١٧، ١٦٩٠٦، ١٦٩٠٧، ١٦٩٠٨، ١٧٣١٨.

(١) في جميع نسخ مسلم بكسر الميم وتخفيف اللام وبصاء مهملة وهو جنين المرأة، والمعروف في اللغة املاص المرأة بهمزة مكسورة، قال أهل اللغة: يقال أملت به وأزلقت به وأمهلت به وأخطأت به كله بمعنى وهو إذا وضعت قبل أوانه، وكل ما زلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصاً بفتحها وأملت أيضاً لغتان وأملت أنا، وقد ذكر الحميدي هذا الحديث في الجمع بين الصحيحين فقال املاص بالهمزة كما هو المعروف في اللغة، قال القاضي: قد جاء ملص الشيء إذا أفلت، فإن أريد به الجنين صح ملص مثل لزوم لزماً والله أعلم.

(٢) قوله: (حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن غرمة قال: استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في ملاص المرأة)

٣٨- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ،

١٠٨٠	٢٨- كتاب القسامة والمخاربين ١١- باب دية الخين ووجوب الدية لي قتل	ح ١٦٨٣
------	--	--------

هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال: وهم وكيع في هذا الحديث وخالفه أصحاب هشام فلم يذكروا فيه المسور وهو الصواب، ولم يذكر مسلم غير حديث وكيع، وذكر البخاري حديث من خالفه وهو الصواب هذا قول الدارقطني، وفي البخاري عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر رضي الله عنه سأل عن املاص المرأة ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.